او بالبيع بشرط في اوزاعد هل الكتاب ولو دفع غلامه او ابنه
الى استاد ليعلمه عملا ولم يشترط واحد منهما اجرا على الاستاد او على
المولى فما علم العمل لغلامه فطلب الاستاد الاجر من المولى والمولى اجر
الغلام في عمل مما يضرب الى مثله اهل تلك البلدة في ذلك العمل فاذا كان
الغلام ان الاستاد يدفع جعلت على الاستاد اجر مثل الغلام في ذلك
العمل وان كان على العكس فعلى المولى اجر تعليم ذلك العمل قال شمس الائمة
السرخسي كان شيخنا الامام يفتي بقول العمل الذي يشترط الاجر فيه
للاستاد في ديارنا الاعمال التي تفعل المتعلم فيها بعض ما هو متقوم
حتى يتعلم نحو عمل الغازي ونقب الجواهر وما اشبه ذلك فما كان من
جنس ذلك فالاجر للاستاد اذا كان مسمى فذاك والا فاجر المثل
في باب اجارة الرقيق للخدمة استاجر رجلا ما تسبي به روس
بزا لتشاد باجر معلوم ففعل العشرة وامتنع عن النباع في هل يجبر عليه قال
ان كان موجودا معينا يجبر لان الاجارة صحيحة وان لم يكن بان قال
كل يوم منها واحدا دفعه اليك لتمتنع لا يجبر لان الاجارة لا تقع لان
اقامة العمل في المعدوم لا تتصور فلا يستحق وكذلك اذا استاجر
شاة ليحلبها لم يجبر لانه لم يكن مثل اليها لا يجبر وكذا العصار
على فعل استاجر سطحا ليمشي عليه ينزجان في اول صبح عصام استاجر
ارضا ينصب فيها الشبك ليصطاد فجاء ان وقت الاستباع شرط الصحة
في العيون وفي النوازل استاجر ارضا ليلبن فيها فالاجارة فاسدة
لانها وقعت على العين والعين كله للبان وعلى قيمة التراب ان كان له
ثمن قيمة واجر مثل الارض وان لم يكن للتراب قيمة في تلك الضيعة او كان
في رفع منفعة عن الارض ولا شيء عليه وجنسه باق في كتاب الغصب
اجارة الاجام والاهار للسمك او لغيره لا يجوز لانها عقدت لاستهلاك
العين وهو السمك والقصب والماء ولو استاجر موضعا معينا على
سطح ليسيل ماءه سطحه فيه وروى هشام عن محمد انه جوز والاعتماد

على ظاهر

على ظاهر الرواية لان الموضع وان كان معلوما لكن الغرض يتفاوت
بقلة الماء وكثرته في باب الاجارة الفاسدة للسرخسي فكذا الذراع
والعين لان المقصود هو الماء وهو عين فلا يمكن بالاجارة ولان الماء على
اصل الاباحة لم يختص الا بحرزه والحيلة في ذلك ان يواجر منه موضعا
معلوما من حريم البئر والنهر ليكون عضا للماشية ويبيح له ان تسعى
الماشي من النهر والبئر كذا ذكر شمس الائمة السرخسي لكن يفعل اذا كان
الموضع بحيث ينقطع الماء من شربها اما اذا لم يكن كذلك لا حاجة الى الاذن للشفة
لشفه اذ الناس يتعاملون البقاع الى حريم النهر وكذا الحافة المرعى فاذا ذكرنا
في العين والحيلة في ذلك ان يواجر منه موضعا معينا من ارض المرعى لحفظ
الماشية ثم يأذن له في الرعي وفي العيون استاجر النهر ليأخذ منه ماء معلوما
ولم يقل شيئا جاز وله ان يجري فيه الماء وكذا من استاجر سيلا ماء ليسقي
ليسيل عليه ماء المطر لم يجز ولو استاجر موضع ارض معلوم ملأه معلوم او السطح
ملأه معلومة ثم سيل فيها الماء جاز وذكر في اواخر باب اليمين من شرح ادب القاضي
انه اذا اجر من رجل حمسي بدرهم واستاجره حجر مين ان كل شهر بدرهمين
هل يجب الاجر قال ابو القسم الصفار ان كان دكان حجم كما ذكر وليس له قيمة
لا يجب الاجارة وذكر السرخسي في اول باب الاجارة الفاسدة لو استاجر
حجر النورة يوما الى الليل جاز ذكره في تعليل المسئلة وهو يحمل على ما لو
اذا كان حجارة قيمة كما ذكرنا عن هناء بقوله استاجر بعض الحمل القرية
اجيرا لينقع الاحمال ويخوض الجبل ويكسح العين ليس له ذلك فان
فان زاد في جهد العمل القرية وكذا لو جف عين اجرى في حرم نهر العين
او زاد في سعة نهر العين او سفلها لتظهر زيادة مائها فهو لجميع اهل القرية
ولا يستقيها المشترك وحده ولو جف عين اجرى في غير حرم نهر العين
فالماء له وليس لاهل العين ذلك الزيادة في نهر اهل القرية لان العين ملك اهل القرية
جميعا بل يجعل ثمن الخمر في ارض الموات او مكان في اجار ان الى الليث
وذكر في اواخر باب اليمين من شرح ادب القاضي انه اذا اجر ارضا من اخر

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)